

الصف	الصف الفرعي	الرتبة	الدرجة	مستوى التأجير المحدد
			11	16
			12	17
			13	18
			14	19
			15	20
			16	21
			17	22
			18	23
			19	24
			20	25

الفصل 5 - مع مراعاة أحكام الفصل 2 من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 2127 لسنة 1997 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997، يزول نهائيا الانتفاع بالغرامة التعويضية المسندة للمهندسين الفرعيين عند بلوغ العون المعني بالأمر الدرجة السابعة من الرتبة الموافقة للمستوى 12 من الصف الفرعي 21 من شبكة الأجور.

الفصل 6 - تلغى جميع الأحكام السابقة والمخالفة لهذا الأمر وخاصة الأحكام المنصوص عليها بالأمر عدد 1088 لسنة 1985 المؤرخ في 7 سبتمبر 1985 المتعلقة بضبط الترتيب التفاضلي والتدرج القياسي المنطبقين على سلك مهندسي وتقنيي الإدارة .

الفصل 7 - الوزير الأول والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .
تونس في 12 أبريل 1999.

زين العابدين بن علي

أمر عدد 821 لسنة 1999 مؤرخ في 12 أبريل 1999 يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية .

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلقة بالمجالس الجهوية،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلقة بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 43 لسنة 1985 المؤرخ في 25 أبريل 1985 والقانون الأساسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 30 أبريل 1991 والقانون الأساسي عدد 68 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995 وخاصة الفصل 114 (جديد) منه،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلقة بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تممتها وخاصة القانون عدد 83 لسنة 1997 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997،

وعلى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلقة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي جملة النصوص التي نقحت أو تممتها وخاصة القانون عدد 59 لسنة 1997 المؤرخ في 28 جويلية 1997،

وعلى الأمر عدد 393 لسنة 1972 المؤرخ في 13 ديسمبر 1972 المتعلقة بضبط القانون الأساسي الخاص للإطارات الفنية للإحصاء التابعين للإدارة وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تممتها،

وعلى الأمر عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 المتعلقة بأحكام استثنائية خاصة بالمشاركة في مناظرات الإنتداب الخارجية المتمم بالأمر عدد 1551 لسنة 1992 المؤرخ في 28 أوت 1992،

وعلى الأمر عدد 839 لسنة 1985 المؤرخ في 17 جوان 1985 المتعلقة بضبط نظام العمل نصف الوقت بالإدارات العمومية والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 1087 لسنة 1985 المؤرخ في 7 سبتمبر 1985 المتعلقة بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك مهندسي وتقنيي الإدارة كما تم تنقيحه بالأمر عدد 322 لسنة 1995 المؤرخ في 20 فيفري 1995 والأمر عدد 1274 لسنة 1996 المؤرخ في 22 جويلية 1996،

وعلى الأمر عدد 1216 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أكتوبر 1985 المتعلقة بضبط شروط إدماج العملة ضمن إطارات الموظفين،

وعلى الأمر عدد 927 لسنة 1987 المؤرخ في 7 جويلية 1987 المتعلقة بسحب أحكام النظام الأساسي الخاص بسلك مهندسي وتقنيي الإدارة على مهندسي الإحصاء التابعين للإدارة والمرسمين بجدول عمادة المهندسين،

وعلى الأمر عدد 1753 لسنة 1990 المؤرخ في 29 أكتوبر 1990 المتعلقة بضبط كيفية تنظيم وتسيير اللجان الإدارية المتناصفة،

وعلى الأمر عدد 1220 لسنة 1993 المؤرخ في 7 جوان 1993 المتعلقة بتنظيم التكوين المستمر لفائدة موظفي وعملة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 299 لسنة 1995 المؤرخ في 20 فيفري 1995،

وعلى الأمر عدد 1397 لسنة 1994 المؤرخ في 20 جوان 1994 المتعلقة بضبط سلم الوظائف الوطني وكذلك شروط تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهني الأساسي والمستمر،

وعلى الأمر عدد 1706 لسنة 1994 المؤرخ في 15 أوت 1994 المتعلقة بضبط الشروط العامة لإسناد العدد المهني وعدد منحة الإنتاج لفائدة أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 2322 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلقة بضبط كيفية تطبيق الأحكام الخاصة بالترقية بالإختيار لفائدة موظفي الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 519 لسنة 1996 المؤرخ في 25 مارس 1996 المتعلقة بمراجعة الترتيب المتعلقة بمعادلة الشهادات والعناوين،

وعلى الأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلقة بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 12 لسنة 1999 المؤرخ في 4 جانفي 1999 المتعلقة بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى رأي وزير المالية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

العنوان الأول

أحكام عامة

الفصل الأول - يشتمل السلك التقني المشترك للإدارات العمومية على الرتب التالية :

- تقني رئيس

- تقني أول

- تقني

- مساعد تقني

- عون تقني

الفصل 2 - يُمكن لأعوان المنتميين لإحدى الرتب المشار إليها أعلاه أن يعملوا بنظام نصف الوقت وفقا للتراتب الجاري بها العمل.

الفصل 3 - تُوزع الرتب المشار إليها بالفصل الأول من هذا الأمر حسب الأصناف والأصناف الفرعية المنصوص عليها بالجدول التالي :

الرّتب	الأصناف	الأصناف الفرعية
تقني رئيس	أ	أ 2
تقني أول	أ	أ 2
تقني	أ	أ 3
مساعد تقني	ب	
عون تقني	ج	

الفصل 4 - يُوزَعُ الأعوان المنتمون للسلك التقني المشترك للإدارات العمومية حسب رتبهم على الأصناف والأصناف الفرعية المنصوص عليها بالفصل الثالث أعلاه.

وتشتمل كل رتبة من رتب السلك التقني المشترك للإدارات العمومية على خمس وعشرين (25) درجة.

وتُضبط بأمر المطابقة بين الدرجات و المستويات التآجير المحددة بشبكة الأجور.

الفصل 5 - تُقدَّر المدة الواجب قضاؤها للإرتقاء إلى الدرجة الموالية بسنة واحدة بالنسبة إلى الدرجات 2 و 3 و 4 وبسنتين بالنسبة إلى بقية الدرجات.

الفصل 6 - مع مراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 و المشار إليهما أعلاه ، يُضبط عدد الترقيات في مختلف الرتب بعنوان كل سنة بقرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل الإداري أو سلطة الإشراف إزاء الأعوان المعيّنين.

الفصل 7 - يخضع أعوان السلك التقني المشترك للإدارات العمومية لترخيص غايته :

- إعدادهم لممارسة خطتهم وتدريبهم على التقنيات المهنية الخاصة بهم ،
- استكمال تكوينهم ودعم مؤهلاتهم المهنية ،

يُؤطر العون خلال مدة الترخيص طبقا لبرنامج يتم إعداده ومتابعة تنفيذه من قبل موظف يعينه رئيس الإدارة لهذا الغرض ، يشترط فيه أن يكون منتميا إلى رتبة تساوي أو تفوق رتبة العون المترخص.

ويتعين على الموظف المؤطر متابعة إنجاز كامل برنامج التأطير حتى في صورة إجراء بعض مراحل بمصلحة أو بمصالح غير خاضعة لإشرافه.

وعند تعذر مواصلة الموظف المؤطر المهام الموكولة إليه قبل نهاية فترة الترخيص ، يتعين على رئيس الإدارة تعيين معوض له ، طبق نفس الشروط المذكورة أعلاه ، على أن يواصل المؤطر الجديد العمل بنفس البرنامج الذي أعده سلفه بدون أن يجري عليه أي تغيير حتى نهاية الترخيص.

ويتعين على المؤطر أيضا تقديم تقارير دورية على الأقل مرة كل ستة أشهر حول تقويم المؤهلات المهنية للعون المترخص ، وتقارير نهائي عند نهاية فترة الترخيص كما يجب على العون المعني تقديم تقرير ختم الترخيص يضم ملاحظاته وأراءه حول جميع مراحل الترخيص.

وتبدي اللجنة الإدارية المتناصفة رأيها في ترسيم العون المترخص على ضوء التقرير النهائي للتربص مديلا بملاحظات الرئيس المباشر ومرفوقا بتقرير ختم الترخيص المعد من قبل العون المعني وبيت رئيس الإدارة في الترخيص.

ويدوم الترخيص :

أ - سنة واحدة :

- بالنسبة إلى الموظفين المتخرجين من مدرسة تكوين مصادق عليها من قبل الإدارة.

- بالنسبة إلى الموظفين الذين تمت تسميتهم برتبة معينة بعد أدائهم لعمل مدني فعلي لمدة عامين على الأقل بصفة عون وقتي أو عون متعاقد بنفس الصنف أو نفس الخطة.

ب - سنتين :

- بالنسبة إلى الموظفين الذين تمت تسميتهم عن طريق مناظرة خارجية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات.

- بالنسبة إلى الموظفين الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة عليا مباشرة إثر متابعة مرحلة تكوين أو إثر اجتياز مناظرة داخلية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات.

- بالنسبة إلى الموظفين الذين تمت ترقيتهم عن طريق الإختيار.

وبانتهاء مدة الترخيص المشار إليها أعلاه يتم ترسيم الموظفين المترشحين أو وضع حد لانتدابهم إذا كانوا غير تابعين للإدارة أو إرجاعهم إلى رتبهم الأصلية ويُعتبرون كأنهم لم يُغادروها قط.

وإذا لم يتم البت في ترسيم الموظف المترخص بعد انتهاء أجل أربع سنوات من تاريخ الإنتداب أو الترقية فإن الموظف يُعتبر مترسما وجوبا.

العنوان الثاني

التقنيون الرؤساء

الباب الأول

المشمولات

الفصل 8 - يُساهم التقنيون الرؤساء في الدراسات ذات الصبغة التقنية وفي البحوث المتعلقة باختصاص مصلحتهم أو بأعمال التنسيق والتأطير.

كما يمكن تكليفهم بوظائف أخرى تابعة لمشمولات الإدارات أو المصالح المعيّنين بها.

الباب الثاني

التسمية

الفصل 9 - يُسمى التقنيون الرؤساء ويُعيّنون بمختلف المصالح والإدارات بقرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين في حدود الخطط المراد سد شغورها حسب الأساليب التالية :

القسم الأول

الإنتداب

الفصل 10 - يُندب التقنيون الرؤساء من بين المترشحين الخارجيين عن طريق المناظرة الخارجية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات المفتوحة للمترشحين البالغين من العمر خمسا وثلاثين (35) سنة على الأكثر تُحتسب وفق أحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 والمرحزين على شهادة الدراسات المعمّقة في إحدى الاختصاصات التقنية أو الأساسية أو الأساسية المطبقة أو على شهادة معترف بمعادلتها لها أو شهادة تكوينية منظره لهذا المستوى.

تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين .

القسم الثاني

الترقية

الفصل 11 - تُسند الترقية إلى رتبة تقني رئيس إلى المترشحين الداخليين :

أ - إثر متابعة مرحلة تكوين يتم تنظيمها من قبل الإدارة لفائدة التقنيين الأولين المترشحين برتبهم والنجاح فيها .

ب - إثر النجاح في اجتياز مناظرة داخلية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات مفتوحة للتقنيين الأولين المترشحين برتبهم والمتوفر فيهم شرط خمس (5) سنوات على الأقل أقدمية في هذه الرتبة في تاريخ ختم الترشيحات .

تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين .

ج - بالإختيار في حدود عشرة بالمائة (10٪) من بين التقنيين الأولين المترشحين في رتبهم ولهم عشر (10) سنوات أقدمية على الأقل في هذه الرتبة والبالغين من العمر أربعين (40) سنة على الأقل والمرشحين حسب الجدارة بقائمة كفاءة.

العنوان الثالث

التقنيون الأولون

الباب الأول

المشمولات

الفصل 12 - يُكَلَّفُ التَّقْنِيُونَ الأولون تحت سُلْطَة رئيسهم المباشر بأعمال تقنية في اختصاصهم، ويُساهمون في تنفيذ الدراسات ذات الصبغة التقنية.

كما يمكن تكليفهم بأي عمل آخر تابع لمشمولات الإدارات أو المصالح المعيّنين بها.

الباب الثاني

التسمية

الفصل 13 - مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، يُسَمَّى التَّقْنِيُونَ الأولون ويُعيّنون بمختلف المصالح والإدارات بقرار من الوزير الذي يُمارس سُلْطَة التَّسْلُسُل أو سُلْطَة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين في حدود الخطط المراد سدّ شُغورها حسب الأساليب التالية :

القسم الأول

الانتداب

الفصل 14 - يُنتدب التَّقْنِيُونَ الأولون من بين المترشّحين الخارجيين عن طريق المناظرة الخارجية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات المفتوحة للمترشّحين البالغين من العمر خمسا وثلاثين (35) سنة على الأكثر تُحتسب وفق أحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 والمحرزين على الشهادة الوطنية للأستاذية في إحدى الاختصاصات التقنية أو الأساسية أو الأساسية المطبقة أو على شهادة معترف بمعادلتها لها أو شهادة تكوينية منظرّة لهذا المستوى .

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين.

القسم الثاني

الترقية

الفصل 15 - تُسند الترقية إلى رتبة تقني أول إلى المترشّحين الداخليين :

أ - إثر متابعة مرحلة تكوين يتم تنظيمها من قبل الإدارة لفائدة التقنيين المترسمين برتبتهم والنجاح فيها،

ب - إثر النجاح في اجتياز مُناظرة داخلية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات مفتوحة للتقنيين المترسمين برتبتهم والمتوفرّ فيهم شرط خمس (5) سنوات على الأقلّ أقدمية في هذه الرتبة في تاريخ ختم الترشّحات،

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سُلْطَة التَّسْلُسُل أو سُلْطَة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين .

ج - بالإختبار في حدود عشرة بالمائة (10٪) من بين التقنيين المترسمين برتبتهم الذين لهم عشر (10) سنوات أقدمية على الأقلّ في هذه الرتبة والبالغين من العمر أربعين (40) سنة على الأقلّ والمترسمين حسب الجدارة بقائمة كفاءة.

العنوان الرابع

التقنيون

الباب الأول

المشمولات

الفصل 16 - يُساهم التقنيون تحت إشراف رئيسهم المباشر في تنفيذ الأعمال التقنية والإدارية الراجعة بالتّظر للمصلحة أو الفرع التابعين له.

كما يمكن تكليفهم بأي عمل آخر تابع لمشمولات الإدارات أو المصالح المعيّنين بها.

الباب الثاني

التسمية

الفصل 17 - مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، يُسَمَّى التَّقْنِيُونَ ويُعيّنون بمختلف المصالح والإدارات بقرار من الوزير الذي يُمارس سُلْطَة التَّسْلُسُل أو سُلْطَة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين في حدود الخطط المراد سدّ شُغورها حسب الأساليب التالية :

القسم الأول

الانتداب

الفصل 18 - يُنتدب التَّقْنِيُونَ من بين المترشّحين الخارجيين :

أ - عن طريق التسمية المباشرة من بين خريجي مدرسة تكوين مُحدثة أو مُصادق عليها من طرف الإدارة لهذا الغرض والذين اعتبرت دراستهم مرضية طبقا للنظام الأساسي للمدرسة المعنية.

ب - عن طريق المناظرة الخارجية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات المفتوحة للمترشّحين البالغين من العمر خمسا وثلاثين (35) سنة على الأكثر تُحتسب وفق أحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 والمحرزين على :

1 - شهادة فني سام مسندة من قبل المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية أو من قبل المعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا أو شهادة معترف بمعادلتها لها.

- أو شهادة علمية ذات صبغة تقنية من المرحلة الأولى من التعليم العالي أو شهادة معترف بمعادلتها لها .

2 - أو شهادة تكوينية منظرّة بالمستوى المشار إليه بالفقرة الأولى أعلاه .

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سُلْطَة التَّسْلُسُل أو سُلْطَة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين .

القسم الثاني

الترقية

الفصل 19 - تُسند الترقية إلى رتبة تقني إلى المترشّحين الداخليين :

أ - إثر متابعة مرحلة تكوين يتم تنظيمها من قبل الإدارة لفائدة المساعدين التقنيين المترسمين برتبتهم والنجاح فيها .

ب - إثر النجاح في اجتياز مُناظرة داخلية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات مفتوحة للمساعدتين التقنيين المترسمين برتبتهم والمتوفرّ فيهم شرط خمس (5) سنوات على الأقلّ أقدمية في هذه الرتبة في تاريخ ختم الترشّحات.

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سُلْطَة التَّسْلُسُل أو سُلْطَة الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعيّنين .

ج - بالإختبار في حدود عشرة بالمائة (10٪) من بين المساعدين التقنيين المترسمين في رتبتهم ولهم عشر (10) سنوات أقدمية على الأقلّ في هذه الرتبة والبالغين من العمر أربعين (40) سنة على الأقلّ والمترسمين حسب الجدارة بقائمة كفاءة.

العنوان الخامس

المساعدون التقنيون

الباب الأول

المشمولات

الفصل 20 - يُشارك المساعدون التقنيون تحت إشراف رئيسهم المباشر في تنفيذ الأعمال التقنية والإدارية الراجعة للمصلحة التابعين لها، ويقومون بتأطير الأعوان من الأصناف الدنيا المعيّنين بمصلحتهم.

كما يُمكن تكليفهم بأيّ عملٍ آخر تابع لمشمولات الإدارات أو المصالح المعيّنين بها.

الباب الثاني التسمية

الفصل 21 - مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، يُسمّى المساعدون التقنيون ويُعيّنون بمختلف المصالح والإدارات بقرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعران المعيّنين في حدود الخطط المراد سدّ شغورها حسب الأساليب التالية :

القسم الأول الانتداب

الفصل 22 - يُنتدب المساعدون التقنيون من بين المترشّحين الخارجيين :

أ - عن طريق التسمية المباشرة من بين خريجي مدرسة تكوين مُحدثة أو مُصادق عليها من طرف الإدارة لهذا الغرض والذين اعتبرت دراستهم مرضية طبقا للنظام الأساسي للمدرسة المعنية.

ب - عن طريق المناظرة الخارجية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات المفتوحة للمترشّحين البالغين من العمر خمسا وثلاثين (35) سنة على الأكثر تُحتسب وفق أحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 والمحرزين :

1) شهادة البكالوريا (رياضيات أو علوم تجريبية أو تقنية أو إقتصاد وتصرف) أو شهادة معترف بمعادلتها لها ،

2) أو شهادة تكوينية مُنظرة بالمستوى المشار إليه بالفقرة الأولى أعلاه .

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه ، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعران المعيّنين .

القسم الثاني الترقية

الفصل 23 - تُسند الترقية إلى رتبة مساعد تقني إلى المترشّحين الداخليين :

أ - إثر مُتابعة مرحلة تكوين يتمّ تنظيمها من قبل الإدارة لفائدة الأعران التقنيين المترسّمين برتبتهم والنجاح فيها.

ب - إثر النجاح في اجتياز مُناظرة داخلية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات مفتوحة للأعران التقنيين المترسّمين برتبتهم والمتوفر فيهم شرط خمس (5) سنوات أقدمية على الأقلّ في هذه الرتبة في تاريخ ختم الترشّحات.

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه ، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعران المعيّنين .

ج - بالإختبار في حدود عشرة بالمائة (10٪) من بين الأعران التقنيين المترسّمين في رتبتهم ولهم عشر (10) سنوات أقدمية على الأقلّ في هذه الرتبة والبالغين من العمر أربعين (40) سنة على الأقلّ والمرسّمين حسب الجدارة بقائمة كفاءة.

العنوان السادس الأعران التقنيون

الباب الأول المشمولات

الفصل 24 - يُكلّف الأعران التقنيون تحت إشراف رئيسهم المباشر بتنفيذ كلّ الأعمال التقنية الرَّاجعة للمصلحة التابعين لها.

كما يُمكن تكليفهم بأيّ عملٍ آخر تابع لمشمولات الإدارات أو المصالح المعيّنين بها.

الباب الثاني التسمية والانتداب

الفصل 25 - مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه، يُسمّى الأعران التقنيون ويُعيّنون بمختلف المصالح والإدارات بقرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعران المعيّنين في حدود الخطط المراد سدّ شغورها حسب الأساليب التالية :

الفصل 26 - يُنتدب الأعران التقنيون من بين المترشّحين الخارجيين :

أ - عن طريق التسمية المباشرة من بين خريجي مدرسة تكوين مُحدثة أو مُصادق عليها من طرف الإدارة لهذا الغرض والذين اعتبرت دراستهم مرضية طبقا للنظام الأساسي للمدرسة المعنية.

ب - عن طريق المناظرة الخارجية بالإختبارات أو الشهادات أو الملفات المفتوحة للمترشّحين البالغين من العمر خمسا وثلاثين (35) سنة على الأكثر تُحتسب وفق أحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 والذين :

1) - تابعوا بنجاح مرحلة التعلّم الإبتدائي وأتموا السّنة السادسة على الأقل من التعلّم الثانوي رياضيات أو تقني أو علوم تجريبية أو إقتصاد وتصرف ،

- أو حصلوا على شهادة ختم التعلّم الأساسي وأتموا السّنة الثالثة على الأقل من التعلّم الثانوي رياضيات أو تقني أو علوم تجريبية أو إقتصاد وتصرف ،

2) أو حصلوا على شهادة تكوينية مُنظرة بالمستوى المشار إليه بالفقرة الأولى أعلاه ،

مع مُراعاة أحكام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 والقانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المشار إليهما أعلاه ، تُضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من الوزير الذي يُمارس سلطة التسلسل أو سلطة الإشراف الإداري إزاء الأعران المعيّنين .

العنوان السابع أحكام إنتقالية

الفصل 27 - يُدمج المهندسون المساعدون والمهندسون المساعدون للإحصاء والدراسات الإقتصادية والمساعدون الفنيون للإحصاء والأعران الفنيون للإحصاء في تاريخ صدور هذا الأمر بالرتب التالية :

1) برتبة تقني :

المهندسون المساعدون والمهندسون المساعدون للإحصاء والدراسات الإقتصادية

2) برتبة مساعد تقني :

المساعدون الفنيون للإحصاء

3) برتبة عون تقني :

الأعران الفنيون للإحصاء

ويتم إعادة ترتيبهم بالرتب المشار إليها أعلاه بنفس الدرجة ويحتفظون بنفس الأقدمية المكتسبة ضمن رتبتهم السابقة في الصّنف والرتبة والدرجة .

الفصل 28 - يُمكن للمهندسين المساعدين والمهندسين المساعدين للإحصاء والدراسات الإقتصادية عند تاريخ صدور هذا الأمر المحافظة بصفة شخصية على رتبتهم على أن يعبروا عن رغبتهم في ذلك في أجل أقصاه ستة (6) أشهر من دخول هذا الأمر حيز التنفيذ .

الفصل 29 - إلى غاية إنقراض رتبة مهندس مساعد وفيما عدى الأحكام المتعلقة بالترقية تنسحب على الأعران المنصوص عليهم بالفصل 28 من هذا الأمر الأحكام المتعلقة بضبط المشمولات وعدد الدرجات ونسق التدرج والمطابقة مع مستويات التاجير ونظام التّأجير المنطبقة على رتبة تقني .

الفصل 30 - ينطبق على الأعران المنتمين لرتبة مهندس مساعد المشار إليهم بالفصل 28 أعلاه وبالقياس لرتبة تقني، التعديل الآلي للجراية المنصوص عليه

بالفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المشار إليه أعلاه، وذلك بعد انقراض هذه الرتبة .

العنوان الثامن

أحكام ختامية

الفصل 31 - تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر وخاصة أحكام :
- الأمر عدد 1087 لسنة 1985 المؤرخ في 7 سبتمبر 1985 المشار إليه أعلاه و جميع النصوص التي نقّحته أو تمّمته .
- الأمر عدد 393 لسنة 1972 المؤرخ في 13 ديسمبر 1972 المشار إليه أعلاه و جميع النصوص التي نقّحته أو تمّمته .
الفصل 32 - الوزير الأوّل والوزراء وكتّاب الدّولة مكلفون كلّ فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي يُنشر بالرائد الرّسمي للجمهورية التّونسيّة .
تونس في 12 أفريل 1999.

زين العابدين بن علي

أمر عدد 822 لسنة 1999 مؤرخ في 12 أفريل 1999 يتعلق بضبط المطابقة بين درجات رتب السلك التقني المشترك للإدارات العمومية ومستويات التأجير.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من الوزير الأوّل،

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقّحته أو تمّمته وخاصة القانون عدد 83 لسنة 1997 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997 ،
وعلى الأمر عدد 394 لسنة 1972 المؤرخ في 13 ديسمبر 1972 المتعلق بضبط الترتيب التفاضلي والتدرج القياسي المنطبقين على أعوان إدارات الإحصاء،

وعلى الأمر عدد 1088 لسنة 1985 المؤرخ في 7 سبتمبر 1985 المتعلق بضبط الترتيب التفاضلي والتدرج القياسي المنطبقين على سلك مهندسي وتقنيي الإدارة ،

وعلى الأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلق بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ،

وعلى الأمر عدد 2127 لسنة 1997 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997 المتعلق بالغرّامات التعويضية المحدثة بالأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلق بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية وخاصة الفصل 4 منه ،

وعلى رأي الوزير المالية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأوّل - يضبط تطابق درجات رتب السلك التقني المشترك للإدارات العمومية مع مستويات التأجير المنصوص عليها بشبكة الأجور الواردة بالأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المشار إليه أعلاه وفق بيانات الجدول التالي :

الصفحة	الصفحة الفرعية	الرتب	الدرجة	مستوى التأجير المطابق
	أ 1	تقني رئيس	من	من
أ	أ 2	تقني أول	1	1
	أ 3	تقني		
ب	-	مساعد تقني	إلى	إلى
ج	-	عون تقني	25	25

الفصل 2 - يتم ترتيب الأعوان الذين تمت إعادة ترتيبهم بشبكة الأجور بالدرجة الموافقة لمستوى تأجيرهم حسب جدول المطابقة المنصوص عليه بالفصل الأوّل من هذا الأمر .

الفصل 3 - مع مراعاة أحكام الفصل 2 من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 2127 لسنة 1997 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997، يزول نهائيا الانتفاع بمقدار الغرامة التعويضية المحدثة بالأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المشار إليه أعلاه بالنسبة إلى الأعوان الذين تمت إعادة ترتيبهم بشبكة الأجور عند بلوغ العون الدرجة المحددة بالجدول التالي :

الرتب	الدرجة المحددة لزوال الإقتناع بالغرّامة التعويضية	مستوى التأجير المحدد لزوال الإقتناع بالغرّامة التعويضية
- تقني	12	12
مساعد تقني	13	13
عون تقني	12	12

الفصل 4 - مع مراعاة أحكام الفصل 6 من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 2127 لسنة 1997 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997، يزول نهائيا الانتفاع بغرّامة تعويض المساهمات في نظام التقاعد المحدثة بالأمر عدد 2127 لسنة 1997 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997 والمشار إليه أعلاه عند بلوغ العون المعني بالأمر الدرجة المحددة بالجدول التالي :

الرتبة	الدرجة المحددة لزوال الإقتناع بغرّامة تعويض المساهمات في نظام التقاعد	مستوى التأجير المحدد لزوال الإقتناع بغرّامة تعويض المساهمات في نظام التقاعد
عون تقني	5	5

الفصل 5 - تلغى جميع الأحكام السابقة والمخالفة لهذا الأمر وخاصة الأمر عدد 1088 لسنة 1985 المؤرخ في 7 سبتمبر 1985 المتعلق بضبط الترتيب التفاضلي والتدرج القياسي المنطبقين على سلك مهندسي وتقنيي الإدارة والأمر عدد 394 لسنة 1972 المؤرخ في 13 ديسمبر 1972 المتعلق بضبط الترتيب التفاضلي والتدرج القياسي المنطبقين على أعوان إدارات الإحصاء .

الفصل 6 - الوزير الأوّل والوزراء وكتّاب الدولة مكلفون كلّ فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرّسمي للجمهورية التّونسيّة .

تونس في 12 أفريل 1999.

زين العابدين بن علي